

أثر سياسات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في السودان (2011-2020م)

سعد عبد الله الكرم و أبوبكر عبد الفتاح محمد احمد*
قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين - السودان.

المستخلص

تناولت الدراسة اثر سياسات سعر على الميزان التجاري في السودان (2011-2020م). تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما هو اثر سياسات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في السودان، هدفت الدراسة لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي "متغير مستقل" والميزان التجاري "متغير تابع". تفترض الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (E-views-10) لتحليل بيانات الدراسة. من أهم نتائج الدراسة: هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل "سعر الصرف الأجنبي" والمتغير التابع "الميزان التجاري". قيمة معامل التحديد المعدل (R2-adjusted) تعادل "64.0" بمعنى أن 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يتم تفسيرها من خلال المتغير المستقل، في حين أن 36% من التغيرات نتيجة متغيرات أخرى. توصي الدراسة بإصلاح هيكل الاقتصاد السوداني، وتنويع الصادرات لمعالجة عجز الميزان التجاري، أيضاً بناء علاقات تجارية واقتصادية مع دول الجوار والمحيط العالمي في إطار التعاون الاقتصادي وإيجاد شراكات تجارية إستراتيجية، وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، وضرورة انتهاج سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الأجنبي، الميزان التجاري

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة

في ذلك. إن استمرار تدهور سعر الصرف الأجنبي خلال سنوات الدراسة دلالة على ضعف الأداء العام المالي والنقدي على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي. من هنا فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها من خلال طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو أثر سياسات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في السودان (2011-2020م)؟
2. كيف يمكن السيطرة على سعر الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار الميزان التجاري (2011-2020م)؟
3. هل يؤدي تخفيض سعر الصرف الأجنبي إلى زيادة الصادرات؟

ج/ أهمية الدراسة: تنشأ الأهمية العلمية في أنها تشكل محاولة لإضافة علمية، لفائدة الكتاب والطلاب والباحثين في مجال سعر الصرف الأجنبي. تأتي الأهمية العملية في أن نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين متخذي السياسات والقرارات.

د/ أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري.
2. التعرف على أثر سياسات سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري ودورها في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف الأجنبي. إن أسعار الصرف تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية إذ انه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات ألتطائرة في سوق صرف العملات والذي يزيد من فعالية سعر الصرف الأجنبي هو الطابع العالمي الذي تتسم به أسواق صرف العملات. فسعر الصرف الأجنبي يُعد مؤشراً هاماً ومتغيراً أساسياً له أثر بليغ في رخاء البلدان ويعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، يعتبر السودان أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاختلالات الهيكلية والتي على رأسها المعدلات المرتفعة للتضخم والبطالة والعجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض عائدات الصادرات وارتفاع الإنفاق على الواردات والذي بدوره سبب عجز في الميزان التجاري، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على أثر سياسات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في السودان لنخرج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في معرفة الآثار السالبة في تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

ب/ مشكلة الدراسة: ظل الاقتصاد السوداني يعاني من تدهور سعر الصرف الأجنبي العملة المحلية، بسبب العديد من المشكلات والعوامل التي ساهمت

التحليلي، حيث تم توظيف المنهج التاريخي لمعرفة التطور التاريخي لسعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري خلال فترة الدراسة، ووظف المنهج التحليلي لمعرفة أثر سياسات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. أوضحت النتائج إن سياسات سعر الصرف الأجنبي لها تأثير مباشر على الميزان التجاري. أوصت الدراسة على الدولة العمل على تقليل واردتها خاصة واردات السلع الكمالية والتركيز على مدخلات الإنتاج، وتشجيع سياسة الانفتاح على الأسواق الآسيوية، وتشجيع هيكل الصادرات، وتركيز اهتمام الدولة بمجال التعدين والزراعة. أما دراسة (الكرم. وأبو الحسن، 2020م): فقد هدفت لدراسة حركة تجارة السودان الخارجية (2000-2017م)، تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو أثر التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية في معالجة عجز الميزان التجاري السوداني؟. افترضت الدراسة أن التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية لم يؤديا إلى معالجة عجز الميزان التجاري السوداني المستمر. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي. أوضحت النتائج أن هناك عجزاً في الميزان التجاري للسودان ظل مستمراً بسبب تراجع الصادرات وزيادة في اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي وقد أدى ذلك لتدهور سعر صرف العملة المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية متوازنة في المحيط الإقليمي والعالمي، وإدارة العملية الإنتاجية وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وإيجاد شراكات تجارية إستراتيجية مع دول الجوار.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

أ/ سعر الصرف الأجنبي: يُعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة من العملة الأجنبية. من زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف الأجنبي باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، كما عُرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد آخر (حميدة، 2010: ص17). أي بمعنى آخر تتمثل هذه العلاقة بالاتي:

$$X1 : X2$$

$$X_1 = \text{سعر السلعة في الدولة الأولى}$$

$$X_2 = \text{سعر السلعة في الدولة الأخرى}$$

مثلا: (1 دولار أمريكي يساوي 450 جنيه سوداني ، 1 جنيه سوداني يساوي 0.0022 دولار أمريكي)

- أ. معرفة مواطن الخلل والقصور في هذه سياسات سعر الصرف الأجنبي.
- ب. الوصول إلى سياسات الصرف الأكثر ملائمة في معالجة العجز في الميزان التجاري.

هـ/ فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات السودانية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري السوداني.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والواردات السودانية.

و/ منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و منهج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (E-views10) لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية (2011م-2020م).

الدراسات السابقة: تناولت دراسة (الإمام، 2014 م) قيمة العملة المحلية في السودان وأثرها على الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014م) مشكلة الدراسة تمثلت هل تعمل النظم والسياسات المتبعة تجاه العملة المحلية في السودان على تشجيع وزيادة معدل النمو في حركة التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات للحد من الواردات ؟ منهجية الدراسة استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي عن طريق تحليل الجداول والمنهج الإحصائي القياسي من خلال بناء نموذج قياسي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية وبرنامج E. views10 افترضت الدراسة هناك علاقة طردية بين تحسين سعر صرف الجنيه السوداني ومعدلات الصادرات في السودان. أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين تحسين سعر صرف الجنيه ومعدلات الصادرات في السودان. أوصت الدراسة أهمية الاستثمار في السلع الرأسمالية، وتطوير قطاع الصناعة لتوفير الاحتياجات والمعدات التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي وإحلال الواردات. إما دراسة (حمد 2018م) تناولت سياسات سعر الصرف الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان الفترة (2001 - 2015م). مشكلة الدراسة إلى أي مدى أثرت سياسات سعر الصرف الأجنبي المطبقة خلال تلك الفترة على الميزان التجاري في السودان من خلال تأثيرها على حركة الصادرات والواردات وإلى أي مدى نجحت سياسة تخفيض سعر الصرف الأجنبي في زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتوازن الميزان التجاري. افترضت الدراسة إن التغير في أسعار الصرف يؤثر على الميزان التجاري، وأن سياسة تخفيض قيمة العملة تعمل على إزالة اختلال الميزان التجاري استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي

لحصوله الصادر، إلغاء نظام الإقرار الجمركي والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد، وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي الفرق بين سعر الصرف الأجنبي في السوق الرسمي وسعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي. (عبد الوهاب عثمان، 2001: ص 89).

بالنسبة لسياسات البنك المركزي لسعر الصرف الأجنبي في السودان خلال فترة الدراسة (2011- 2020م)، فقد هدفت سياسات النقد الأجنبي في عام 2011م إلى الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي. ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة. (تقرير بنك السودان المركزي، 2011: ص 31) في عام 2012م استمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف الأجنبي المرنة والحد من المدار وانتهج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصاديةية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان. تم تعديل الحافز (من 77.4% إلى 15 %)، كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 670.2 جنيه للدولار إلى 398.4 بنسبة 65%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 881.2 جنيه للدولار إلى حدود 600.5 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94% مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. (تقرير بنك السودان المركزي، 2012: ص 39) وفي عام 2013م بذل بنك السودان المركزي جهود متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصادقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً، كما سعى بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية. وفي هذا الإطار استمر بنك السودان المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف الأجنبي المرنة والحد من المدار وانتهج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر. كما قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار إلى 7.5 جنيه للدولار في سبتمبر 2013م، وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصاديةية (تقرير بنك السودان المركزي، 2013: ص 39). في عام 2014م لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني، بهدف الوصول إلى سعر

على ذلك تعتمد التكلفة التي يتحدد بها سعر الصرف الأجنبي على نظام المدفوعات المتبع، كما يعبر سعر الصرف الأجنبي عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وان لتقلبات أسعار الصرف وتغيراته في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض تأثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهناك عدة طرق وأساليب تتبع اتجاه سعر الصرف الأجنبي في حالة الانخفاض أو الارتفاع (بنك السودان المركزي، لجنة تحديد السيولة، 2005، ص 25). يمثل سعر الصرف الأجنبي الأداة الرئيسية لتشجيع الصادرات وقد كان أحد أدوات سياسة التحرير الاقتصادي لحفز الصادرات وتحجيم الواردات، ولكن نتيجة لاستغلال وتصدير النفط الذي أدى إلى ازدياد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، فقد انخفض سعر الصرف الأجنبي الحقيقي الشيء الذي قد يضيق من تنافسية المنتجات غير البترولية خاصة الزراعية منها في الأسواق العالمية (مجلة المصرفي، 2017: ص 33). بعد أن ساد لسنوات طويلة نظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف، أدخل نظام موحد لسعر الصرف الأجنبي في فبراير 1992م، وبناء على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة لسوق التجنيب، استبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنيه سوداني للدولار، (الحسن، 2005م، ص 17)، وتم اتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوطات المتتالية للمدفوعات الخارجية والتي انعكست في انخفاض احتياجات الصرف الأجنبي، انخفاض الاستيراد وارتفاع وتراكم المدفوعات الخارجية. بيد أن الحكومة لم تستطع على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة، وذلك لا يتأتى إلا بتخفيض كبير في عجز الموازنة واحتواء السيولة الداخلية، غير أن الحكومة فشلت في تسويق هذه السياسات المالية المتعددة في ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية، فعادت الضغوط مرة أخرى كسعر الصرف الأجنبي وبدأ يتصاعد بمعدلات فاقت كل التصورات، ولم تستطع الحكومة اللجوء مزيد من المرونة في وضع السعر الموحد وذلك بسبب خشية زيادة التضخم وبعد ذلك في أكتوبر 1993م طبق نظام مزدوج لسعر الصرف الأجنبي يعتمد على سعر السوق الرسمية. (عبد الحليم، 2005، ص 31). لقد ألغيت سياسة التجنيب وفقاً لسياسات التحرير الاقتصادي في أكتوبر 1993م ثم عادت مرة أخرى عام 1994م وقد ساعدت هذه السياسة في توفير موارد لسلع الاستيراد الإستراتيجية كالبترول واللحم والسكر والمدخلات الزراعية وجزء منها كان يذهب لسداد بعض الديون الخارجية. رغم ميزات هذه السياسة إلا أن لديها بعض المشاكل مثل رفع أسعار بعض السلع، وأن المصدرين يتحايلون على تصدير القيمة الكلية لصادراتهم مما يؤدي إلى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد، بالتالي عدم استجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد. كما حددت مجموعة من الإجراءات واللوائح "لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م" بهدف استكمال بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل

موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، هذا وقد بلغت نسبة التخفيض 6% بنهاية عام 2014م (تقرير بنك السودان المركزي، 2014: ص 36) في عام 2015م اتخذ بنك السودان المركزي عدداً من الإجراءات التي هدفت لأحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف الأجنبي وخفض الفجوة بني سعر الصرف الأجنبي في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال عام 2015م، وممتثلة تلك الإجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلى السوق المنظم وتنظيم استخدامها، إضافة إلى إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملة الأجنبية. أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تبسيط وتسهيل إجراءات الصادر واسترداد الحصائل كما تم السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي في الداخل، (تقرير بنك السودان المركزي، 2015: ص 34) في عام 2016م أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت إلى إحداث استقرار نسبي في سعر الصرف الأجنبي عام 2016م، حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى 5% فقط في المتوسط في ديسمبر 2016م، حيث أصدر بنك السودان المركزي عدداً من الضوابط والإجراءات بهدف إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي (تقرير بنك السودان المركزي، 2016: ص 36). في عام 2017م بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية في أكتوبر 2017م تم إجراء وإصدار حزمه من السياسات الخاصة بنظام سعر الصرف الأجنبي، حيث صدر منشور خاص بالسماح بالتعامل بعملة الدولار، وحساب الأسعار التقاطعية بالعملة، كما تم استيعاب حافز سعر الصرف الأجنبي ضمن السعر التاشيري، (تقرير بنك السودان المركزي، 2017: ص 39) في عام 2018م تم تعديل سعر الصرف الأجنبي بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التاشيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي، و تعديل سعر الصرف الأجنبي التاشيري للسوق المنظم عدة مرات خلال عام 2018م، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف

الأجنبي في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة علي استقرار سعر الصرف الأجنبي تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف الأجنبي من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي. ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202% في ديسمبر 2017م إلى 71% في ديسمبر 2018م، (تقرير بنك السودان المركزي، 2018: ص 29) في عام 2019م توقف العمل بآلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف الأجنبي من واقع معلومات السوق وتطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي في أبريل 2019م، وذلك بسبب عدم تمكّنها من تحقيق أهدافها والتي علي رأسها تقليص الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي، وبعد استعادة مهمة تحديد سعر الصرف الأجنبي بواسطة البنك المركزي في أبريل 2019م، استمرت أسعار آلية صناع السوق عبارة عن جسم مستقل عن البنك المركزي يضم ممثلين لستة مصارف سودانية واثنين من الخبراء، تم تكوينه في 7 أكتوبر 2018م بغرض تحديد سعر صرف واقعي للدولار مقابل الجنيه السوداني وانتهى عمله في 21 أبريل 2019م، وقد استمر الصرف في السوق الموازي في الارتفاع، حيث ارتفعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 71% في ديسمبر 2018م إلى 5.87% في ديسمبر 2019م، وذلك بسبب زيادة التوسع النقدي وزيادة عمليات المضاربة في العملة في ظل عدم توفر الاحتياطات الكافية لدى البنك المركزي لدعم استقرار سعر الصرف الأجنبي بجانب التطبيق الجزئي لحزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت في إطارها عمله إصلاح سعر الصرف الأجنبي (تقرير بنك السودان المركزي، 2019: ص 31). في عام 2020م عمل بنك السودان على استقرار واستدامة سعر الصرف الأجنبي من خلال تعظيم عرض النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه، وإعطاء مرونة للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصادر، وشراء بنك السودان المركزي للذهب بناء الاحتياطات الخارجية، واستعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للإسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج.

جدول (1) تطورات سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في السودان (2011- 2020م)

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	2.48	3.56	4.74	5.75	6.01	6.18	6.67	24.34	45	55

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبرامج والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م).

حوالي (4.74، 5.71، 6.01) على التوالي، وقد بلغت نسبة الفجوة حوالي 85.7% في ديسمبر 2015م مقارنة بديسمبر من العام 2014م، مما دعا بنك السودان المركزي لاتخاذ عدد من السياسات هدفت إلى استقرار سعر الصرف الأجنبي "سعر الصرف الأجنبي المرن المدار" والحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من التآكل وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، وتقليل الواردات والحد من الضغط على موارد النقد الأجنبي بإيقاف ضخ النقد الأجنبي من البنك المركزي للصرافات، تنظيم التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمال الأجانب بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل، وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران. لكن انخفاض سعر الجنية صرف السوداني تواصل خلال عامي (2016م، 2017م) ليسجل (11.60، 8.9) على التوالي مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول (1) يوضح أنه وخلال الفترة (2010-2012م) انخفضت قيمة صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي إلى "2.31، 2.48، 3.56" على التوالي وكان لفقدان نفط الجنوب بعد انفصاله أثراً في ذلك، ولم يكن أمام السودان إلا الاتجاه لمزيد من التقييد في سياسات النقد الأجنبي خاصة فيما يتعلق باستخدامات موارد النقد الأجنبي مثل حصائل الصادر والتحويلات الخارج وبيع النقد الأجنبي لأغراض السفر. إن التشوهات التي حدثت في سعر الصرف الأجنبي أدت إلى تعدد أسعار مثل سعر صرف بنك السودان المركزي السعر الرسمي، وسعر صرف المصارف التجارية والصرافات، وسعر الصرف الأجنبي الجمركي وأسعار السوق الموازي، واتسعت الفجوة بين سعر الصرف الأجنبي الرسمي والسعر الموازي بسبب المضاربات في سوق العملات الحرة بسبب ضعف احتياطات النقد الأجنبي لدى بنك السودان المركزي، وسجل سعر الصرف الأجنبي بالسوق الرسمي انخفاضاً خلال الفترة (2013-2015م)

جدول (2) سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	0.40	0.28	0.21	0.17	0.16	0.16	0.14	0.041	0.022	0.018

المصدر: إعداد الباحثان

للداسة انخفض سعر الصرف الأجنبي بصورة مخيفة مما يعني أن سعر الصرف الأجنبي بدأ في الانهيار.

نلاحظ من الجدول (2) أن سعر الصرف الأجنبي الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في حالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات (2011-2017م) الانخفاض نسبي من سنة إلى أخرى، أما في السنوات المتبقية

جدول (3) تطورات سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي في السودان (2011-2020)

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	3.6	6.9	7.6	9.3	15.1	17	28.7	55	89	205

المصدر: www.watanserb.com

ب/ الميزان التجاري: يسمى الحساب التجاري "السلعي" وحساب التجارة المنظورة والمقصود بالتجارة المنظورة هي المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل من الصادرات والسلع. يمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات وبشكل، هذا الميزان فائض إذا كان رصيد الميزان التجاري موجباً أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سالباً فهذا يشكل عجزاً فيه (مطروأخرون، 2003: ص 23). يعتمد الاقتصاد السوداني "القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الخدمي" على الواردات من الخارج كالمكينات والجرارات والآليات والأسمدة والمبيدات والمحروقات ومعظم المدخلات، في الوقت الذي لم تكن لدى المصارف السيولة الكافية لتمويل تلك المدخلات مما سبب عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وأصاب الاقتصاد السوداني بإعاقه في نموه

نلاحظ من الجدول (3) أن سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي في حالة ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011-2016م) الارتفاع نسبي من سنة إلى أخرى، أما في السنوات المتبقية للدراسة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بصورة مخيفة مما يعني أن سعر الصرف الأجنبي بدأ في الانهيار. إذ نلاحظ اتساع الفجوة من 17 جنيه في سنة 2016 إلى 28.7 في سنة 2017م، و 55 و 89 و 205 في السنوات المتبقية على التوالي. السوق الموازي يحرك السوق الرسمي، يتحرك السوق الرسمي لتقريب الفجوة بين السوقين عبر السعر التأشيري.

العملات الأجنبية تساهم في تمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد (أبوصالح، 2002: ص 48).

وأضعف إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يقتضى ضرورة تبنى الدولة لسياسات تمكنها من تحريك الصادرات وتحفيز المنتجين لتحقيق فوائض في

جدول (4) تطورات الميزان التجاري للسودان (2011-2020م)- مليون دولار

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	1.528,1	(4.970,4)	(3.938,2)	(3.755,7)	(5.199,9)	(4.231,0)	(4.119,9)	(3.580,4)	(4.619,9)	(4.128,5)

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبرامج والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م)

وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات، بالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي.

انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد: إن تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تنجّه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع في قيمة العملة، وإذا استمر الرفع في سعر الصرف الأجنبي سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

ثالثاً: الدراسة التحليلية:

أ/ بناء وتوصيف النموذج: بناء وتوصيف النموذج: إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقييم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات وآثار بعضها على البعض، وتعتبر أساليب الانحدار من أهم وأقوى أساليب التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات، وتستخدم أساليب الانحدار في معظم أساليب البحوث العلمية المشاهدة التي غالباً ما تضم متغيرات تابعة يمكن التنبؤ بها من متغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات المفسرة المستقلة، ويستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرين التفسيري المستقل والمتغير المعتمد التابع لدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري، اعتمدت الورقة منهج التحليل الإحصائي باستخدام حزمة برنامج (E-views-10)، وتم اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، من خلال الشكل الرياضي لهذه العلاقة:

$$Y = a + bx + e$$

بحيث:

Y = المتغير التابع (الميزان التجاري)

من الجدول (4) أن التحول في الميزان التجاري من فائض قدره 1.528,1 مليون دولار في عام 2011م إلى عجز قدره 4.970,4 مليون دولار في عام 2012م، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,6 مليار دولار عام 2011م إلى 3,4 مليار دولار في عام 2012م بنقصان 65.1% عن عام 2011م، ويعزى ذلك بصورة أساسية لفقدان صادر بترول الجنوب بعد انفصاله في يوليو 2011م، لكن عجز الميزان التجاري تواصل خلال الفترة (2013-2020م) مع تذبذبه زيادة ونقصاناً من سنة لأخرى ذلك وفقاً للزيادة أو النقصان في قيمة صادرات الذهب والثروة الحيوانية أو في قيمة الواردات الحكومية وواردات القطاع الخاص.

ج/ آثار رفع القيمة الخارجية للعملة: تتعدد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني والتي منها: (البيتي. الخشالي: 2007 : ص 130):

- الأثر على الصادرات والواردات: إن تقييم العملة بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبداًل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف الأجنبي يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج تسد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محلياً سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة

X = المتغير المستقل (سعر الصرف)

يوجد في النموذج الرياضي متغيرة وهي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلية والخارجية وقد تأخذ الإشارة موجبة أو سالبة، ويوجد الخطأ العشوائي في النموذج. في هذه الورقة سوف يكون المتغير المستقل: سعر الصرف الأجنبي ويرمز له بالرمز R أما المتغير التابع هو: الميزان التجاري ويرمز له بالرمز BT

a = الثابت

e = حد الخطأ

نموذج الانحدار الخطي البسيط بين سعر الصرف و الميزان التجاري

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين سعر الصرف و التضخم

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.592	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	-5.17692	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.64115		
معامل التحديد (R^2)	0.617229		
اختبار (F)	26.80050		النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج spss

3. التحليل القياسي: حيث بلغت إحصائية ديربن واتسون (2.01) مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

أ/ النتائج من أهم نتائج الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل "سعر الصرف الأجنبي" والمتغير التابع "الميزان التجاري". قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 adjusted) تعادل "0.64" بمعنى أن 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يتم تفسيرها من خلال المتغير المستقل، في حين أن 36% من التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى.
2. إشارة معامل سعر الصرف الأجنبي سالبة وهذا يعني انخفاض سعر الصرف الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى حدوث انخفاض في الميزان التجاري بنسبة (1426) وحدة.
3. انفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة أدى إلى تدهور واضح في الميزان التجاري خلال فترة الورقة.

ب/ تحليل النموذج واختبار الفرضيات::

1. التحليل الاقتصادي: بما أن المعلمة تقدر ب: R-1426.970 إشارة معامل سعر الصرف الأجنبي سالبة وهذا يعني انخفاض سعر الصرف الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى حدوث انخفاض في الميزان التجاري بنسبة (1426) وحدة.
2. التحليل الإحصائي: اختبار معامل التحديد R^2 : نلاحظ أن $R^2 = 0.641153$ أي بنسبة 64% فان ذلك يعني أن سعر الصرف الأجنبي يؤثر على الميزان التجاري أي له قدرة تفسيرية قوية، والباقي 36% ترجع لعوامل أخرى.
- اختبار t: نلاحظ إن t المحسوبة تساوي -5.176920 عند مستوى معنوية 0.05 مما تدل على معنوية النموذج.
- اختبار F: نلاحظ إن F المحسوبة تساوي 26.80050 عند مستوى معنوية 0.05 مما تدل على معنوية النموذج.
- المعنوية الكلية للنموذج (prob) تساوي 0.002 عند مستوى معنوية 0.05 مما يعني أن النموذج مقبول.

قائمة المصادر والمراجع:

. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. الخشالي، منجد عبد اللطيف، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

.غازي عبد الرازق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

أبوصالح، محمد حسين سليمان (يوليو 2002م) التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد السوداني: البعد المفقود، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم.

إسماعيل، عوض فاضل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.

الأشقر، احمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن. 2007.

الإمام، محمد مبارك مصطفى، قيمة العملة المحلية في السودان وأثرها على الميزان التجاري، كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي (فبراير 2017م)، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

الحسن، محمد سعيد محمد (2005م) مسيرة بنك السودان "الملاح والتفرد"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

حمد، محمد هجو الإمام ، سياسات سعر الصرف الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان، ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية، غير منشورة، السودان، 2018 .

حميدة، الصادق عثمان (2010م) تحرير سعر الصرف الأجنبي وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.

دياب، محمد، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان 2010.

الساعدي، صبيح حسون، عبد، آياد حماد، اثر تخفيض سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانهار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2011.

السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، التقارير السنوية (2011-2020)، الخرطوم.

4. ضعف القاعدة الإنتاجية أدى إلى انخفاض في حصيللة الصادرات وزيادة الواردات مما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

5. سياسات سعر الصرف الأجنبي التي انتهجتها الدولة خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى تحسن واستقرار سعر الصرف الأجنبي مما اثر سلباً على الميزان التجاري.

6. يتأثر سعر الصرف الأجنبي بعدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، هذه العوامل تؤدي إلى حدوث تقلبات في سعر الصرف الأجنبي.

7. نلاحظ خلال فترة الورقة أن سعر الصرف الأجنبي في حالة تقلبات مستمرة أي عدم ثبات سياسات سعر الصرف الأجنبي مما يجعل المصدرين والمواطنين يفقدون الثقة في مصداقية البرنامج المطروح.

ب/ التوصيات توصي الدراسة بالآتي:

(1) إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني، وتنويع الصادرات لمعالجة عجز الميزان التجاري.

(2) بناء علاقات تجارية واقتصادية مع دول الجوار والمحيط العالمي في إطار التعاون الاقتصادي وإيجاد شراكات تجارية إستراتيجية.

(3) ضرورة انتاج سياسات نقدية رشيدة مع ضبط مالي، وعند استهداف معدل معين لسعر الصرف الأجنبي لابد من وضع محددات سعر الصرف الأجنبي في الاعتبار.

(4) منع المضاربة في العملة الوطنية، وذلك بتضافر كافة الجهود من اجل محاربة التلاعب بالعملة والمضاربة في العملات الأجنبية.

(5) الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي.

(6) التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

(7) زيادة الإنتاج والإنتاجية لتحسين الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات والتي بدورها تؤدي إلى تحسين واستقرار سعر الصرف الأجنبي، وخلق فرص عمل، والحد من التضخم.

(8) وضع إستراتيجية ملائمة لتحسين سعر صرف الجنيه السوداني تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي.

(9) العمل على منع التهريب وخاصة السلع الإستراتيجية كالذهب، كما ينبغي محاربة السوق الموازي عن طريق تشجيع المغتربين بتحويل مدخراتهم عبر البنوك.

- السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2005م) تقرير لجنة تحديد السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، الخرطوم.
- السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م)، الخرطوم.
- شيخ موسى، عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2001م.
- عبد الحليم، محمد فرح (2005م) التطورات النقدية والمصرفية في السودان، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.
- عوض الله، زينب حسن، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر. (2004).
- الغزالي، عيسى محمد ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، السنة الثانية، 2003.

الملاحق:

Dependent Variable: NB(-4)

Method: Least Squares

Date: 04/20/21 Time: 11:51

Sample (adjusted): 5 21

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3886.175	971.6182	3.999693	0.0012
R(-4)	-1426.970	275.6407	-5.176920	0.0001
R-squared	0.641153	Mean dependent var	-717.0624	
Adjusted R-squared	0.617229	S.D. dependent var	2610.105	
S.E. of regression	1614.831	Akaike info criterion	17.72198	
Sum squared resid	39115202	Schwarz criterion	17.82000	
Log likelihood	-148.6368	Hannan-Quinn criter.	17.73172	
F-statistic	26.80050	Durbin-Watson stat	2.01	
Prob(F-statistic)	0.000113			

مخرجات برنامج EVIEWS(10)